



جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات إسلامية معاصرة / العدد 44 ، حزيران 2025

النفايات وانواعها وطرق تنقيتها في الفقه الإسلامي

**Waste - its types and methods of purification in
Islamic jurisprudence**

ايمان حاتم جماح هنيوي

Iman Hatem Gamah

أ.م.د. محمد ناظم مفرجي

Asst.Prof. Dr. Muhammad Nazim Mufarji

جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية

University Of Karbala / College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: النفايات، التغوية، الطرق، النوع.

Keywords: waste, purification, roads, type.

الملخص:

حت الإسلام بشدة على الحفاظ على النظافة، وجعلها جزءاً من الإيمان. ونهى الإضرار بالآخرين وإلحاق الأذى بهم، من خلال إلقاء النفايات في الأماكن التي قد تسبب أذى للناس أو للبيئة، ووضع أحكاماً وتوجيهات واضحة حول كيفية التعامل مع النفايات. تشمل هذه الأحكام طائق مختلفة لمعالجة النفايات، تتوافق مع المبادئ الإسلامية وتحافظ على البيئة. وقد شجعت الشريعة الإسلامية على الاستفادة القصوى من الأشياء، بما في ذلك النفايات، وذلك من خلال إعادة تدويرها أو تحويلها إلى مواد مفيدة.

Abstract:

Islam strongly urged cleanliness, considering it part of the faith. He forbade harming others by dumping waste in places that may cause harm to people or the environment, and setting clear provisions and guidelines on how to deal with waste. These provisions include different methods of waste treatment, which comply with Islamic principles and preserve the environment. Islamic law has encouraged the most of objects, including waste, by recycling them or turning them into useful materials.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد - صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين
أما بعد

تعد مسألة تدوير النفايات من القضايا المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإنسانية وتحتاج إلى أحكام خاصة بها، وقد أولى الفقه الإسلامي اهتماماً كبيراً بقضايا البيئة والنظافة العامة، بما في ذلك التعامل مع النفايات المتنوعة مع اختلاف العصور، وقد وردت مجموعة من الآيات والأحاديث التي تدل على اهتمام الإسلام بالنظافة والمحافظة على البيئة. فمثلاً، حث الإسلام على إزالة الأذى عن الطريق، وهو يشمل إزالة النفايات، كما نهى عن الإضرار في البيئة، ذلك لأن الإسلام دين نظافة وطهارة، ويهدف إلى الحفاظ على البيئة وصحة الإنسان، مما يجعل دراسة حكم النفايات في الفقه الإسلامي أمراً ضرورياً.

ويهدف البحث إلى تحديد مفهوم النفايات، واستعراض الآراء الفقهية حول حكم التعامل مع النفايات وتوضيح الأحكام الشرعية المتعلقة بتصنيف النفايات وطرق التخلص منها، سيتم في هذه الدراسة اتباع المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك من خلال جمع الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنّة الشريفة وأراء العلماء، في ذلك، وبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بذلك.

حيث تضمن البحث (النفايات وأنواعها وطرق تقيتها) ثلات مطالب، المطلب الأول: تعريف مصطلح النفايات لغة واصطلاحاً والمطلب الثاني: أنواع النفايات، والمطلب الثالث: طرق معالجة النفايات ومدى مشروعيتها، ومن ثم النتائج والمصادر.

المطلب الأول: تعريف مصطلح النفايات لغة واصطلاحاً

تعرف النفايات لغةً، (نفي) النون والفاء والحرف المعتل أصلًّ يدلّ على تعرية شيءٍ من شيءٍ وإبعاده منه، والنفاية الردّي⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿...أَوْ يُنْقَوْا مِنَ الْأَرْضِ...﴾⁽²⁾. ونفي الشيء يعني نفياً: تحرّى، ونفيته أنا نفياً، والنفاية بالضم: ما نفّي أو ألقى من الشيء لرداهته⁽³⁾.

وبالتالي فإن النفايات يعني نفي الشيء أو إزالته والتخلص منه لأنه لم تعد هناك حاجة إليه يطلق مصطلح النفايات على كلّ ما يتم التخلص منه من قبل أولئك الذين يعيشون على الأرض نتيجة لحياتهم الطبيعية وجميع الأنشطة المتعلقة بها على مدار مدة زمنية محددة بالساعات والأيام والأسابيع والشهور والسنوات وما فوق فهو يشكل عنصراً من عناصر المواد الطبيعية العديدة التي يتكون منها كوكب الأرض ولا يمكن التخلص منها. تعامل مع الأمر على هذا النحو فقط، خاصة إذا عدت عنصر من توازن هذا العالم⁽⁴⁾. وعرفت النفايات اصطلاحاً: (بأنها المواد الصلبة أو السائلة أو الغازية غير المرغوب فيها والناجمة عن النشاطات الإنسانية المختلفة)⁽⁵⁾.

وكذلك عرفت: (هي المواد الصلبة أو السائلة أو الغازية غير القابلة للاستخدام أو التدوير الناجمة عن مختلف أنواع النشاطات)⁽⁶⁾.

وعرفه منظمة الصحة العالمية النفاية: (بأنها بعض الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريد لها في مكان ما، ووقد ما والتي أصبحت ليس لها قيمة، أو أهمية)⁽⁷⁾.

يلحظ من التعريفات ان النفايات التي يمكن التخلص منها تختلف باختلاف المواد الطبيعية غير القابلة للاستخدام او التدوير.

المطلب الثاني: أنواع النفايات

هناك من الباحثين من قسم النفايات إلى أنواع، أهمها:⁽⁸⁾

- 1- (النفايات المنزلية: الناجمة عن المنازل، الشقق، مجتمعات العمال، المدارس، الجامعات، والسجون).
- 2- النفايات التجارية: الناجمة عن مراكز التجارة، والأعمال، والترفيه مثل المراكز التجارية، والأماكن الترفيهية.
- 3- النفايات الصناعية: الناجمة عن الأنشطة الصناعية المختلفة كالصناعة الغذائية والكيماوية والتعدين وصناعات مواد البناء.
- 4- النفايات الزراعية: الناجمة عن الأنشطة الزراعية، مثل: زراعة الفواكه، الخضار، الحبوب المستطحات الخضراء، وغير ذلك من أنشطة تربية الماشية
- 5- النفايات البحرية: الناجمة عن القوارب، أو السفن الزائرة، أو العاملة
- 6- نفايات التغليف: الناجمة عن المنتجات المصنوعة لاستخدامها في تعبئة البضائع وحمايتها وتدالوها وتسليمها وعرضها، أي من المنتج إلى المستهلك.
- 7- النفايات الخطرة: الناجمة عن بقايا، أو رماد مختلف الأنشطة، والعمليات التي تتسم الخواص المواد الخطرة

- 8- النفايات الطبية: الناتجة عن المستشفيات والعيادات ودور التمريض، وعيادات الأسنان، وغرف الجراحة). قد نص الفقهاء على المنع من رمي النفايات والقمامة في الطرقات والأفنية المملوكة وغير المملوكة، ولكن هناك اختلافاً في طريقة التعبير عن ذلك. بعضهم يعدّه محظياً والأخر مكروهاً أو له حكماً آخر، في حين أن آخرين لا يذكرون ذلك على نحو صريح. ومع ذلك، يتفق معظم الفقهاء على أن يتم منع أي شيء يمكن أن يسبب ضرراً للناس بشكل عام، وفيما يأتي بعض الآراء بشأن هذا الامر :
- 1- يذكر فقهاء الحنفية: (أنه إذا اتّخذ أحد أصحاب الطريق مزبلة في جانب جاره، وألقى الأوساخ فيها، وأوجب ذلك الضرر، فإنه يمنع، وللجار أن يطلب إزالة الضرر)⁽⁹⁾.
 - 2- كما ذكر بعض الشافعية: يمنع من طرح القمامات على جوار الطريق، لأنّه يضر بالناس ويؤذن لهم ويضيق عليهم⁽¹⁰⁾، لم يذكر بعض الفقهاء الشافعية تحريم رمي القمامات في الطريق؛ بل أشاروا إلى الضمان في هذا الأمر، ولكن من رمي القمامات أو قشر البطيخ أو شيء مشابه في الطريق، وتسبب في تلف شيء ما، فهو مسؤول عن الضرر الذي سببه؛ لأن ذلك يمكن أن يكون ضاراً على الآخرين كما لو وضع الحجر أو السكين في الطريق⁽¹¹⁾.
 - 3- أشار بعض فقهاء الحنابلة: إلى أنّ استخدام الطريق بإلقاء الأوساخ والقمامة إذا كانت نجسة، فهو كالالتخي في الطريق وهو منهي عنه، وإذا كانت تسبّب الانزلاق مثل قشر البطيخ، فلا يجوز والضمان واجب به ومن خلال ما عرض من الآراء نجد أنّ الفقهاء متّفقون على منع تسبّب الأذى والضرر في الطرقات والأفنية، مثل القمامات والمزابل، لأنّها تؤدي إلى الضرر على الإنسان والبيئة. والحفاظ على نظافة هذه الأماكن يعد من مصالح المسلمين في هذا العصر، وتم عملية جمع النفايات والتخلص منها في عدد من الدول اليوم بواسطة بلديات المدن، حيث تكون شروط النظافة العامة من مراحل تبدأ بحلقات تنظيف المدينة وجمع النفايات تليها مرحلة التخلص من النفايات التي تم جمعها بأساليب سلمية، مما يضمن النظافة العامة وصحة السكان والبيئة⁽¹²⁾.

المطلب الثالث: طرق معالجة النفايات ومدى مشروعيتها:

عمليات معالجة النفايات ليست ثابتة في مختلف بقاع العالم، بل هي عمليات مختلفة من مكان إلى مكان آخر؛ وذلك لأنّها تعتمد على عدد من العوامل المختلفة من مكان إلى مكان آخر.

ومن أشهر هذه الطرق:

- 1- الطمر الصحي
- 2- الحرق والترميد
- 3- التدوير

ولذلك سأوضح هذه الطرق في ثلاثة حالات فيما يأتي:
أولاً: الطمر الصحي:

أ/ **الطمر في اللغة:** الدفن والتخطئة، طَمَرَ البَئْرَ طَمِّرًا: دفنتها. وطَمَرَ نُفْسَهُ وطَمَرَ الشَّيْءَ: حَبَّاهُ حَيْثَ لَا يُدْرِى، والمَطْمُورَةُ: حَفَرَةٌ أَوْ مَكَانٌ تَحْتَ الْأَرْضِ قَدْ هَيَّئَ خَفِيًّا يُطْمَرُ فِيهَا الطَّعَامُ وَالْمَالُ أَيْ يَخْبُأُ⁽¹³⁾ والمعنى الاصطلاحي لا ينفصل عن المعنى اللغوي الذي هو دفن النفايات في باطن الأرض. وتعُدّ ومن الطرق التقليدية للتخلص من النفايات عملية دفن النفايات في حفر وتغطيتها بالتراب. تختلف عمق وحجم الحفرة حسب نوع وكمية النفايات الموجودة⁽¹⁴⁾.

وتعد هذه الطريقة من الطرق الاقتصادية ميسورة التكلفة بشكل عام، فهي تتطلب مساحات شاسعة، تتضمن حفرًا عميقاً لدفن النفايات بطريقة متassعة بين الطبقات المفصولة بوسائل من التراب، والطبيقة العلوية تخصص لإنشاء حدائق وتزيين الموقع بطريقة تحافظ على جمال البيئة، وبعد بعض خبراء البيئة أن تغطية النفايات بالتراب تعود بفوائد عديدة على البيئة، فهي تجعل الموقع صحيًا، وتمنع وصول الحشرات والقوارض إلى النفايات، وتحد من تغلغل مياه الأمطار، وتمنع خروج الغازات الضارة، ومن ثم يمكن إعادة تدوير المنطقة لأغراض أخرى كحدائق أو غابات بعد الانتهاء من الموقع. وهناك جانب سلبي لهذه الطريقة، مثل تلوث المياه الجوفية والهواء، وتطاير بعض النفايات، وتكاثر الحشرات والقوارض، إضافة إلى إصابة بعض المواد وعدم الاستفادة منها⁽¹⁵⁾.

ب/ مشروعية الطمر الصحي:

يعُدّ الطمر الصحي وسيلة من وسائل التخلص من بعض النفايات وهو أفضل من طرحها وإلقائها في الأرض، إذ لا خلاف بين فقهاء المذاهب في جواز الطمر الصحي، حتى قالوا باستحباب تحية النفايات المنزلية عن طريق الناس، لدفع الضرر عن المارة، واستدلوا على ذلك بما رواه أبو ذر عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: ((وَإِمَاطْكَ الْحَجَرَ وَالشَّوْكَ وَالْعَظْمَ عَنِ الْطَّرِيقِ لَكَ صَدَقَةٌ))⁽¹⁶⁾، وفي رواية عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال ((لَقَدْ رَأَيْتَ رَجُلًا يَتَقَلَّبُ فِي الْجَنَّةِ فِي شَجَرَةٍ قُطِعَتْ مِنْ ظَهَرِ الْطَّرِيقِ كَانَتْ تَؤْذِي النَّاسَ))⁽¹⁷⁾، وهذه الروايات تدل في العموم على مشروعية الطمر الصحي كطريقة من الطرق للتخلص من النفايات وذلك لأن إماتة الأذى الواردة في الروايات تعني إزالة كل ما يؤذى الناس عن الطريق إما بالطمر أو الحرق أو التحية أو غيرها.

وقال الزمخشري وأما الأذى في قوله: (الإيمان نيف وسبعون درجة أدنىها إماتة الأذى عن الطريق فهو الشوك والحجر وكل ما يؤذى المسالك)⁽¹⁸⁾، وقال النووي: (يدل عليه ما ذكرناه عن الجنيد قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((أَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذى عَنِ الْطَّرِيقِ)), أي تحيته وإبعاده، والمراد بالأذى كل ما يؤذى من حجر أو مدر أو شوك أو غيره)⁽¹⁹⁾، وقال العيني (ت855هـ): (واعلم أنَّ الشَّخْصَ يُؤْجَرُ عَلَى إِمَاطَةِ الْأَذى، وَكُلَّ مَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الْطَّرِيقِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ طَرْحَ الشَّوْكِ فِي الْطَّرِيقِ وَالْحَجَرَةِ وَالْكَنَاسَةِ وَالْمَيَاهِ الْمُفْسَدَةِ لِلْطَّرِيقِ وَكُلَّ مَا يُؤْذِي النَّاسَ يَخْشَى الْعَقُوبَةَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَا شَكَ أَنَّ نَزْعَ الْأَذى عَنِ الْطَّرِيقِ مِنْ أَعْمَالِ الْبَرِّ، وَأَنَّ أَعْمَالَ الْبَرِّ تَكْفِرُ السَّيِّئَاتِ وَتَوْجِبُ الْعَفْرَانَ، وَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَحْقِرْ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِ الْبَرِّ، أَمَّا مَا كَانَ مِنْ شَجَرٍ فَقُطِعَهُ وَأَلْقِاهُ، وَأَمَّا مَا كَانَ مَوْضِعًا فَأُمَاطَهُ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا كَلَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ قَاتِلٍ ذَرَّةً حَيْرًا يَرَهُ))⁽²⁰⁾ وإماتة

الأذى عن الطريق شعبة من شعب الإيمان⁽²¹⁾، وإذا كان الطمر الصحي الذي هو إماتة الأذى وتحيته عن الطريق من المحسن، فإن وضع الأذى في طريق المسلمين من مساوى الأعمال.

ثانياً: معنى الحرق:

أ/ الحرق

الحرق بالتحريك: النار وتحرق الشيء بالنار واحتراق، والإحرق: إيقاع نار ذات لهيب في الشيء⁽²²⁾. والحرق: (يعرف حرق النفايات بأنه تقنية التخلص من النفايات عن طريق حرق المركبات العضوية وغيرها من المواد)⁽²³⁾.

هذه الطريقة من أكثر الطرق انتشاراً على مستوى العالم في السنوات الماضية، وتم إما بواسطة محارق ذات تقنية عالية أو مجرد الحرق المفتوح في الساحات وهذه الطريقة تستخدم لقلة المساحات المتاحة للطمر الصحي⁽²⁴⁾.

وإن من أهم المنافع لعملية حرق النفايات:

- 1- تهيي عمليات حرق النفايات الكائنات الحية المسببة للأمراض، وتقلل حجم النفايات إلى حد بعيد.
- 2- يمكن استغلال الطاقة الحرارية المنبعثة من الحرق.
- 3- لا تؤدي عملية الحرق إلى تلوث المياه الجوفية.

وقد تكون الخيار الوحيد عند عدم توافر مساحات كافية للتخلص الصحي من النفايات، أو عندما تكون المياه الجوفية قريبة من سطح الأرض⁽²⁵⁾.

(والاحتراق الذاتي للنفايات أيضاً يسبب محاذير؛ لأن الهواء يتلوث بنتائج حرق النفايات، كما أن عملية الحرق نفسها تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرضي والمنطقة المحيطة مما يجعل الهواء من الثعابين وغيرها من الفئران تخرج من جحورها زاحفة نحو المدينة، هذا أضافاً إلى بوار الأرض التي تلقى فيها النفايات وعدم صلاحيتها للاستغلال بعد دفن النفايات فيها إلاّ بعد مدة طويلة)⁽²⁶⁾.

ب/ مشروعية حرق النفايات في الفقه الإسلامي:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن حرق النفايات والقمامة أفضل من إلقائها في الطرقات؛ لأن فيها أذى للناس بحسب الروايات الواردة عن إماتة الأذى عن طريق الناس، وهو لا يجوز شرعاً⁽²⁷⁾، ومن نماذج حرق النفايات التي تناولها الفقهاء في مصنفاتهم الفقهية حرق الورق وبخاصة أوراق المصحف الشريف إذا بلغ حدّه لا ينفع به أو الأوراق التي اشتملت عليها البسمة، إذ قال ابن عبد السلام : (من وجد ورقة وفيها البسمة أو نحوها لا يجعلها في شق ولا غيره؛ لأنها قد تسقط فتتوطاً وطريقه أن يغسلها بالماء أو يحرقها بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعريضه للامتحان وإذا تيسر الغسل، ولم يخش وقوع الغسالة على الأرض فهو أولى، والا فالتحريق أولى ولا يجوز تمزيق الورقة لما فيه من تقطيع الحروف وتقرير الكلم، وفي ذلك اذراء بالمكتوب)⁽²⁸⁾، إلا أن الفقهاء الأمامية نهوا عن حرق القراطيس التي فيها ذكر الله تعالى، حتى لو كانت هناك بعض الأوراق أو المصايف

التالفة أو غير صالحة للقراءة، والأحواط شرعاً عدم حرقتها، وفي معرض سؤال للسيد السيستاني (دام ظله) بهذا الصدد فأجاب (لا يكفي التقطيع إلا إذا صارت كالتراب ولا يجوز الحرق إن كان هنّاك، بل مطلقاً على الأحوط ويجوز دفعها إلى من يعيد تصنيعها إن وجد كما يجوز الدفن أو الإلقاء في الماء ونحوه من غير هنّاك)⁽²⁹⁾.

ثالثاً: معنى التدوير

أ/ تعريف إعادة التدوير في اللغة والاصطلاح:

لابد من الإشارة إلى أن هذا المصطلح مركب فيعرف كل جزء منه على حدة.

الإعادة في اللغة: إرجاع الشيء إلى الأمر الأول، فالعينُ والواوُ والدالُ أصل صحيح، يُذَلُّ أحدهُما على تثنية في الأمر، وهو تثنية الأمر عوْدًا بَعْدَ بَدْءٍ. تَقُولُ: بَدَأَ ثُمَّ عَادَ. وَاللَّهُ - تَعَالَى - الْمُبْدِئُ الْمُعَيْدُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَبْدَا الْحَقْ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ⁽³⁰⁾.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي لكلمة الإعادة عن هذا المعنى فالإعادة في الاصطلاح هي: (إرجاع الشيء وتهيئته مرة أخرى أو إصلاح الشيء الفاسد وإزالة ما علق به)⁽³¹⁾.

التدوير في المعاجم اللغوية مأخوذ من دار الشيء يدور دوراً، يدور بالإنسان أحوالاً، يقال: دار يدور واستدار يستدير، إذا طاف حول الشيء⁽³²⁾.

وأما معناها اصطلاحاً: (فهي عملية تحويل النفايات أو المنتجات عديمة الفائدة إلى مواد أو منتجات جديدة جودتها أفضل أو لها فائدة بيئية أحسن)⁽³³⁾.

والمعنى الاصطلاحي لإعادة التدوير: (هو إعادة تصنيع النفايات بعد جمعها وفرزها للاستفادة من بعض مكوناتها في أغراض مختلفة)⁽³⁴⁾، لكن هذا المصطلح هو نتاج التقدم العلمي الحديث، إذ لم يكن متداولاً قديماً، ولم يتعرض الفقهاء لها، لكنهم تعرضوا لها تحت مسميات أخرى، لتطبيقات إعادة تدوير الأشياء الفاسدة المتجسة غير الصالحة للاستعمال، وحكم استعمالها، والوسائل المستعملة، والطرق التي يمكن من خلالها إعادة تدوير بعض المواد التي تلوثت وخرجت عن الانتفاع المقصود منها، لكن بسمى آخر، من أهم هذه المسميات (الاستحالة، انقلاب العين، التطهير، التحويل)⁽³⁵⁾.

ب/ أدلة مشروعية إعادة تدوير النفايات

يواكب الفقه الإسلامي التطور السريع الحاصل، وفي الوقت ذاته يحافظ على مقدرات الحياة، وعلى طبيعتها، ومن الأمور التي نتجت عن التطور التكنولوجي الهائل هي قضية إعادة تدوير المخلفات، وقد يتصور بعضهم أن الفقه الإسلامي لم يتعرض لمثل تلك الأمور، وهو تصور خاطئ؛ لأن التشريع الإسلامي مليء بالكنوز الفقهية التي تواكب جميع المستجدات، فعند التدقّيق في نصوص الشريعة، وقواعدها الكلية، وضوابطها الجزئية نجد أن التراث الإسلامي مليء وحافل بما يشير إلى كل ما من شأنه أن يحافظ على المواد الطبيعية، والاستفادة منه، وقد تعددت الأدلة التي تدل على مشروعية إعادة تدوير النفايات، من ذلك:

أولاً: من السنة الشريفة:

1- قال الامام علي (عليهم السلام) : (الناقة الجلالة لا يحج على ظهرها ولا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها، حتى تقيد أربعين يوماً، والبقرة الجلالة عشرين يوماً، والبطة الجلالة خمسة أيام، والدجاج ثلاثة أيام) ⁽³⁶⁾. ويستفاد من هذا الحديث عن مدة وكيفية تطهير الحيوانات الجلالة دلالة، الاستفادة من الأشياء المستقدمة التي تستقبحها النفس ولا تقبلها، ومن ثم تمتنع عن الاستفادة منها، وذلك عن طريق إصلاح ما أصابها من قذارة لانتفاع في تلك المدة، قال المجلسي : (أما النهي عن ركوبها والحمل عليها فكانه على الكراهة، وإنما ذكر الأصحاب كراهة الحج على الإبل الجلالات) ⁽³⁷⁾.

جاء في المنتهي : (يكره الحج والعمرة على الإبل الجلالات، وهي التي تتغذى بعذرة الإنسان خاصة؛ لأنها محرمة فيكره الحج عليها) ⁽³⁸⁾، ويدلّ عليه ما رواه شيخ الصدوق عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه، عن الإمام علي (عليهم السلام) قال : ((يكره الحج والعمرة على الإبل الجلالات)) ⁽³⁹⁾، فالكراهة الواردة في الحديث متعلق بعرق الإبل الجلال لأنها نجسة والركوب فوق ظهرها ينافي النجاسة ⁽⁴⁰⁾.

2- عن ابن فضال عن يونس عن أبي مريم قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): السخلة التي مر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وهي ميتة فقال ما ضر أهلها لو انتفعوا بإيهابها قال فقال أبو عبد الله عليه السلام: ((الم تكن ميتة يا أبي مريم، ولكنها كانت مهزولة فذبحها أهلها فرموا بها. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان على أهلها لو انتفعوا بإيهابها)) ⁽⁴¹⁾.

ويوضح من هذا الحديث الوارد عن الرسول (صلى الله عليه و آله وسلم) أنه يجوز الانتفاع ببعض أجزاء المخلفات الحيوانية كالجلد عن طريق إعادة تدويره بالدبغ، مما يدلّ على مشروعية إعادة تدوير بعض المخلفات من أجل الانتفاع بها ⁽⁴²⁾.

وفي الحديث دلالة واضحة على اهتمام الاسلام بكل الأمور، ومنها تدوير النفايات والاستفادة منها على الوجه الأكمل، وفيه إشارة واضحة إلى عدم الإسراف والإهدار في الموارد الطبيعية، بل لابد من الاستفادة من المخلفات التي لها ضرر كبير على البيئة والفرد، فيجب معالجتها وايجاد الطرق للاستفادة منها بطرق مشروعة مع مراعاة المصلحة العامة ⁽⁴³⁾.

ويؤيد ذلك روایة لأحمد عن ابن عباس: ((أن شاة لسودة بنت زمعة ماتت فقللت يا رسول الله ماتت فلانة: تعني الشاة، قال: فلولا أخذتم مسکها؟ قالت: يا رسول الله أنا أخذ مسک شاة قد ماتت؟ فقرأ رسول الله (صلى الله عليه و آله وسلم) ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ ⁽⁴⁴⁾ وأنتم لا تطعمونه، وإنما تدبغونه حتى تستفعوا به، فأرسلت إليها فسلختها ثم دبغته، فاتخذت منه قربة حتى تخرقت عندها)) ⁽⁴⁵⁾.

3- في حديث مروي عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، قال النبوي: ((شَبَّهَ النَّخْلَةُ بِالْمُسْلِمِ فِي كُثْرَةِ خَيْرِهَا، وَدَوْمِ ظَلَّهَا، وَطَبِيبِ ثَمَرِهَا، وَوُجُودِهِ عَلَى الدَّوَامِ، فَإِنَّهُ مَنْ حِينَ يَطْلُعُ ثَمَرَهَا لَا يَزَالْ يُؤْكَلُ مِنْهُ حَتَّى يَبْيَسُ، وَبَعْدَ أَنْ يَبْيَسَ يَتَخَذُ مِنْهُ مَنَافِعَ كَثِيرَةً، وَمَنْ خَشَبَهَا وَوَرَقَهَا وَأَغْصَانَهَا، فَيَسْتَعْمِلُ جَذْوَاعًا وَحَطْبًا وَعَصْبًا وَمَخَاصِرَ وَحُصْرًا وَحَبَالًا وَأَوَانِي وَغَيْرُ ذَلِكَ، ثُمَّ آخَرُ شَيْءٍ مِنْهَا نَوَاهَا، وَيَنْتَفِعُ بِهِ عَلَيًّا لِلْأَبْلَى، ثُمَّ جَمَالُ نَبَاتِهَا، وَحَسْنُ هَيَّةِ ثَمَرِهَا، فَهِيَ مَنَافِعُ كُلِّهَا، وَخَيْرُ وَجَمَالٍ، كَمَا أَنَّ الْمُؤْمِنَ خَيْرَ كُلِّهِ))⁽⁴⁶⁾. وتدل الرواية على رؤية النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الثاقبة إلى ما حوله من موارد الطبيعة لجذب انتباه المسلمين إلى المنافع المتعددة للشئ واحد⁽⁴⁷⁾. كالنخلة (الكثرة خيرها ودائم ظلها وطيب ثمرها ووجوده على الدوام فإنه من حين يطلع لا يزال يأكل حتى يبس وبعد أن يبس، وفيها منافع كثيرة جذوعها خشب في البناءات والآلات، وجرايدها حطب وعصب ومحابر وحصْر، وليفها حبال وحطاب، وخشوها للوسائل وغير ذلك من وجوه نفعها وجمال نباتها)⁽⁴⁸⁾.

إن محدودية الموارد الطبيعية توجب إعادة التدوير؛ بسبب تدخل الإنسان في تلك الموارد إذ أصبحت الموارد إذ قليلة من خلال ما يأتي:

الأولى: الإفراط في استخدام هذه الموارد على نحو غير صحيح يعني استهلاك كمية كبيرة منها بطرق غير شرعية، مثل استخدام بعض هذه الموارد ورمي ما تبقى منها في النفايات، مما أدى إلى استنزافها. حيث نهى الله سبحانه وتعالى عن ذلك في قوله تعالى: «... وَلَا تُبَدِّرْ تَبَدِّرًا ۝ إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيَاطِئُ لِرَبِّهِ كُفُورًا»⁽⁴⁹⁾، إذ يذكر صاحب كتاب مجمع البيان إن في بيان معنى التبذير (التبذير هو التفريقة بالإسراف، أي أصله أن يفرق كما يفرق البذر ولكن يختص بما يكون على سبيل الإفساد، وأماماً إذا كان على وجه الإصلاح لا يسمى تبذيرًا)⁽⁵⁰⁾.

الثانية: التدمير والتلوث للموارد مثل حرق الغابات وتلوث المياه قلل من الموارد الطبيعية؛ لذلك، من الضروري إعادة تدوير بعض النفايات لضمان التنمية المستدامة للحياة الطبيعية، بما في ذلك الإنسان والأرض والماء والهواء والمناخ، هي نظام متكامل، وأي إفساد فيه قد يؤدي إلى عواقب خطيرة⁽⁵¹⁾.

ومما ي不准 القول بوجوب إعادة تدوير المخلفات (أن إعادة تدوير القمامات يحقق مصالح كثيرة معتبرة على المستوى العام، مصالح بيئية من خلال المحافظة على المناخ والأرض، ومصالح صحية من خلال المحافظة على الصحة العامة للمواطنين بمنع التلوث، إضافةً إلى المصالح الاقتصادية الكبيرة المرتبطة على إعادة التدوير؛ لأن التشريع للمصلحة العامة التي تترتب على ذلك الإسلامي تشريع قائم على المصلحة، فأينما وجدت المصلحة فثم شرع الله)⁽⁵²⁾ يقول الشاطبي (ت 790 هـ): (وَضَعَ الشَّرَائِعُ إِنَّمَا هُوَ لِصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْعَاجِلِ وَالْأَجِلِ مَعًا)⁽⁵³⁾. من الطرق القديمة تدوير بعض النفايات وتحويلها إلى أشياء واستخدامها في أغراض نافعة بدلاً من إلقائها، منها النوى التي كانوا يحولونه كعلف للأبل، كما قال ابن عبد البر (ت 463 هـ) في كتاب (الاستكار): (وَمَا

النوى فنوى التمر يرخص بالمرضاخ، فتعلفه الإبل، وأما الخبط فهو ورق الشجر يجمع ويدق وتعلفه الإبل⁽⁵⁴⁾. ومن الأمثلة على إعادة التدوير ما يأتي:

أولاً: الخبز المعجون بماء متجمس أو بماء وقعت فيه ميّة
في بعض الأحيان قد يتعرض بعض الخبز للتجمس، كأن يتم عجن الخبز بماء متجمس أو وقعت فيه ميّة، وقد اختلف الفقهاء في حكم إعادة تطهير وتدوير الخبز والانتفاع به في الأكل على قولين:

القول الأول: العجين المتجمس يتطرّب بالنار، وهو قول الشيخ الطوسي في (النهاية)؛ إذ جاء ما نصّه (استعمال شيء من هذه المياه النجسة في عجين يعجن به ويخبز، لم يكن به بأس بأكل ذلك الخبز، لأن النار قد طهرته)⁽⁵⁵⁾، واستند في ذلك⁽⁵⁶⁾ إلى روایتين هما:

- ما رواه ابن أبي عمر - مرسلاً - عن أبي عبدالله (عليه السلام): ((في عجين عجن وخبز، ثم علم أن الماء كانت فيه ميّة، قال: لا بأس، أكلت النار ما فيه))⁽⁵⁷⁾.

- ما رواه عبدالله بن الزبير، قال: ((سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن البئر يقع فيها الفارة أو غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائتها، أيأكل ذلك الخبز؟ قال: إذا أصابته النار فلا بأس بأكله))⁽⁵⁸⁾.

ويذكر صاحب (كشف اللثام)، عن الروایتين اللتين استدل بهما الشيخ الطوسي، بأنه ليس في الروایتين ما يدل على نجاسة الماء، وأما التطهير بالنار، (وليس في شيء منهما دلالة على تجمس الماء، فيجوز أن يعني أن النار أزالت ما كان فيه من السم والاستقرار)⁽⁵⁹⁾.

إلا ان الشيخ قد عدل عن قوله في موضع آخر في كتاب (النهاية)، فقال: (إذا نجس الماء بحصول شيءٍ من النجاسات فيه، ثم عجن به وخبز منه، لم يجز أكل ذلك الخبز وقد رویت رخصة في جواز أكله،... والأحوط ما قدّمناه)⁽⁶⁰⁾.

القول الثاني: وهو المشهور: إن العجين والخبز لا يطهر بمجرد إصابة النار له، إلا إذا أحالته رماداً⁽⁶¹⁾، وقيل: يمكن تطهيره بوضعه في الماء الكثير أو الجاري بحيث يصل الماء إلى جميع أجزائه⁽⁶²⁾.

ثانياً: إعادة تدوير الأوراق:
من التطبيقات المعاصرة التي اتبعتها الكثير من الدول نتيجة التقدم والتطور الصناعي في الحفاظ على نظافة المرافق العامة ومناظرها، هي إعادة تدوير الورق - تبديل ورق تالف بورق قابل للاستخدام - ولما لهذه العملية من أهمية كبيرة في المحافظة على نظافة البيئة، فإنه تعلق به بعض الأحكام الفقهية، وقبل البدء ببيان الأحكام الفقهية المتعلقة به نبيّن مفهوم الورق وكيفية تدويرها وذكر أهميتها.

أولاً: مفهوم الورق وتدويره الورق في اللغة والاصطلاح:

وقد جاء مفهوم الورق في المعجمات اللغوية بأنه :**الورق** :ورق الشجرة والشوك. والورق: من أوراق الشجر والكتاب، الواحدة ورقة⁽⁶³⁾.

قال الأَرْهَرِيُّ : (الورق ورق الشجر والمصحف، وقال بعضهم الورق الكاغد لم يوجد في الكلام القديم بل الورق اسم لج LOD رقاق يكتب فيها وهي مستعارة من ورق الشجرة)⁽⁶⁴⁾.

أما مفهوم الورق في الاصطلاح يُعرف بأنه (نسيج من ألياف ذات أصل نباتي، والتي هي عبارة عن مادة سيلوزية؛ لذلك يمكن عد أي مصدر نباتي مادة خاما لإنتاج الورق، ولكن السبب في عدم استغلال أنواعه كافة يعود إلى اقتصادية عملية الاستخلاص خاصة عندما تكون نسبة السيلولوز قليلة)⁽⁶⁵⁾.

وعملية تدوير الورق: يقصد بها إعادة تدوير وتصنيع واستخدام المخلفات الورقية التي تم جمعها من جميع المؤسسات الحكومية والشركات التجارية والأسواق المحلية وإرساله إلى المصانع التي تعمل على إعادة تصنيعه، وتصدير، من جديد⁽⁶⁶⁾.

ثانياً: مراحل تدوير الورق

تمر النفايات الورقية بعدة مراحل لإنتاج الورق إلى أن يصل إلى الشكل المطلوب، وتتلخص هذه المراحل في الخطوات الآتية:⁽⁶⁷⁾

1 - جمع الورق: ونقصد به جمع الأوراق المستعملة من أماكن متعددة مثل المنازل والمؤسسات والمدارس والمصانع وغير ذلك.

2 - الفرز: وهي المرحلة التي تكون بعد مرحلة الجمع، وتم بفرز أنواع الأوراق وتصنيفها التي يتم تدويرها وذلك للسهولة في عملية التدوير.

3 - التقطيع: وهي المرحلة التي يتم فيها استخدام آلة القطع لتقطيع جميع الأوراق الداخلة في عملية التدوير وتجعل الورق بشكل متساوي الحجم ومتجانس النوع.

4 - الغسل: ونقصد به احضار الورق المقطع ووضعه في احواض مائية، ليتم غسل الورق من الاحبار الملتصقة به.

5 - الخلط: وبعد مرحلة الغسل يتم خلط الورق بواسطة جهاز خاص الذي يجعل الورق عبارة عما يسمى بعجينة الورق.

6 - التشكيل: بعد اكمال المراحل المتقدمة من تدوير الورق تأتي مرحلة تشكيل الورق على حسب الطلب.

7 - التجفيف: وهي المرحلة النهائية والأخيرة التي يتم فيها تجفيف الورق المدور لكي يصبح ورقاً صالحاً للاستعمال.

ثالثاً: أهمية عملية تدوير الورق في الفقه الإسلامي:

لا يخلو تدوير الورق من أهمية كبيرة في الشريعة الإسلامية؛ لأنّه يحافظ على البيئة النباتية؛ ذلك لأنّ الورق تم صناعته من النباتات، وإنّ انتاج كميات كبيرة من الورق يؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من النباتات، مما يتسبب في الإضرار بالأرض والإفساد الذي هو نتاج فعل الإنسان، كما قال تعالى «ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتِ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذَرُّهُمْ بَعْضُ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ»⁽⁶⁸⁾ إذ يذكر السيد الطباطبائي في تفسير هذه الآية (المراد بالفساد الظاهر المصائب والبلايا الظاهرة فيما الشاملة لمنطقة من مناطق الأرض من الزلازل وقطع الأمطار والسنين والأمراض السارية والحروب والغارات وارتفاع الأمن وبالجملة كل ما يفسد النظام الصالح الجاري في العالم الأرضي سواء كان مستنداً إلى اختيار بعض الناس أو غير مستند إليه. فكل ذلك فساد ظاهر في البر أو البحر مخل بطيب العيش الإنساني)⁽⁶⁹⁾

وتظهر أهمية تدوير الورق في حال إتلاف وإحراق كميات كبيرة من الورق دون تدويرها فيعد ذلك تبذيراً واسراً، وهذا ما لا يرضاه المولى عز وجل، حيث نهى في قوله تعالى «وَلَا تُبْدِرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِحْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيَطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا»⁽⁷⁰⁾، والتعليق الوارد في هذه الآية هو للنبي عن التبذير⁽⁷¹⁾، وقال شيخ الطائفة الطوسي : (التبذير التقرير بالإسراف)⁽⁷²⁾ (وأصله أن يفرق كما يفرق البذر إلا أنه يختص بما يكون على سبيل الإفساد، وما كان على وجه الإصلاح لا يسمى تبذيراً وإن كثراً)⁽⁷³⁾.

وأما بخصوص الاقتصاد وعدم التبذير ففي السنة النبوية وردت كثير من الروايات عن أهل البيت (عليهم السلام) التي تنهى الناس عن الإسراف والتبذير، منها عن بشر بن مروان، قال: (دخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) فدعا بربطة، فأقبل بعضهم يرمي بالنوى، قال: وأمسك أبو عبد الله (عليه السلام) يده، فقال: لا تفعل إن هذا من التبذير، والله لا يحبّ الفساد)⁽⁷⁴⁾، وعن داود الرقي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (إن القصد أمر يحبه الله عز وجل، وإن السرف يبغضه، حتى طرحت النواة فإنها تصلاح لشيء، وحتى صبّك فضل شرابك)⁽⁷⁵⁾، ففي هذه الروايات ما يدلّ على الاستفادة من كل شيء حتى القمامه.

إن الأوراق المشتملة على آيات أو أحاديث أو أسماء الله تعالى الحسنة أو اسم النبي (صلى الله عليه وأله) وأسماء الأئمة (عليهم السلام)، في الكتب والصحف والمجلات وأوراق إجابات الطلبة وغيرها، فقد وردت روايات متعددة تشير إلى أحكام كثيرة بخصوص هذه الأوراق. عن عبد الملك بن عتبة، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: (سألته عن القراطيس تجتمع هل تحرق بالنار وفيها شيء من ذكر الله؟ قال: لا، تغسل بالماء أولاً قبل)⁽⁷⁶⁾، وعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وأله): (امحوا كتاب الله وذركه بأطهر ما تجدون، ونهى أن يحرق كتاب الله، ونهى أن يمحى بالأقدام)⁽⁷⁷⁾.

وفي معرض السؤال عن إعادة تدوير بعض الأوراق المشتملة على الكلمات المقدسة والمصاحف والمجلات والكتب الإسلامية، ما هو الحكم الشرعي المترتب على إعادة تدويرها؟ قد نص الفقهاء على مشروعية

اعادة تدوير أوراق المصاحف الشريفة والكتب الشرعية، قياساً على غسلها لإعادة الاستفادة منها، فقال محمد بن أحمد القرطبي في كتابه (التدкар في أفضل الأذكار): (ومنها ألا يتخد الصحيفة إذا بليت ودرست وقاية للكتب، فإن ذلك جفاء عظيم، ولكن يمحوها بالماء) ⁽⁷⁸⁾. وفي (الفتاوى الهندية): (ولو محا لوحًا كتب فيه القرآن واستعمله في أمر الدنيا يجوز، وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبزاق) ⁽⁷⁹⁾، وجاء في رد المحتار لأبن عابدين الشامي (المصحف إذا صار خلقاً وتعدّر القراءة منه لا يحرق بالنار... وإن شاء غسله بالماء) ⁽⁸⁰⁾، فكل ذلك دل على جواز مثل هذا الفعل؛ لأن التدوير هو في معنى الغسل لإعادة الانتفاع بالمادة، وذلك أصون للكتب والمصاحف الشريفة، خشية من ابتذالها المحزن) ⁽⁸¹⁾، وقد سئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء عن إعادة تصنيع الأوراق التالفة من المصاحف وكتب السنة: (هل يجوز للمسلمين أن يضعوها في الماكينة بالمصنع مع كمال الاحترام والماكينة تغير هيئتها بالأدوية وتصير مثل القطن وبعد تصنُع منها أوراقاً جديدة؟ فأجابوا : أولاً : يجب صيانة الأوراق المكتوب بها القرآن العظيم؛ لأنه كلام رب العالمين، فيحرم امتهانها أو تعريضها للإهانة. ثانياً: لا يجوز تمكين غير المسلمين من مس الكتاب الكريم) ⁽⁸²⁾ ومن فتاوى بعض مراجع الشيعة المعاصرة بخصوص أوراق المصحف الفتاوى الصادرة من موقع السيد السيستاني، منها:

(السؤال الأول: أعمل في مكتب للحسابات ويطلب عملي طباعة كتب تحتوي في مقدمتها عبارة (بسم الله الرحمن الرحيم) أو آيات قرآنية، وعادة ما تتبقى نسخ فيها أخطاء، وعند إتلافها كنت أقوم باقتطاع العبارة ثم تقطيعها إلى حروف لتصبح غير مفهومة، ثم أرميها، وعلمت بوجود طرق أخرى كرميها في الماء الجاري أو دفتها، وكذلك قالوا لي بجواز حرقها، فما هو الحكم؟ الجواب: لا يكفي التقطيع إلا إذا صارت كالتراب، ولا يجوز الحرق إن كان هنّاكاً، بل مطلقاً على الأحوط، ويجوز دفعها إلى من يعيد تصنيعها إن وجد، كما يجوز الدفن أو الإلقاء في الماء ونحوه من غير هنّاك).

(السؤال الثاني: بعض الأوراق أو الصحف أو المجلات فيها أسماء أشخاص وهي مشابهة لأسماء الأنبياء والأئمة (عليهم الصلاة والسلام)، وقد تلقى في النفايات، فهل هذا جائز؟ الجواب: إذا حدّ هنّاكاً فلا يجوز، والأولى جمعها وإلقاءها في ماء جاري أو دفتها في الأرض.

(السؤال الثالث: بعض الأوراق تحمل أسماء الجلالة أو أسماء المعصومين (عليهم السلام)، وبعض الآيات القرآنية، ولا يتيسر لنا رميها في البحر أو النهر، فكيف نصنع بها علمًا بأننا لا ندري أين تذهب أكياس النفايات هذه؟ وماذا يصنع بها؟ الجواب: لا يجوز وضعها في أكياس النفايات لما في ذلك من الهتك والإهانة، ولكن لا مانع من إزالة كتابتها، ولو ببعض المواد الكيميائية، أو دفتها في مكان طاهر، أو تقطيعها إلى جزيئات صغيرة جدًا كالتراب).

(السؤال الرابع: هل يجوز للمحدث بالأصغر أو الأكبر مس اسم الله تعالى أو رسوله (صلى الله عليه وآله) إذا كان مكتوبًا على الأوراق النقدية؟ الجواب: حرمة مس اسم الجلالة وسائر أسمائه وصفاته تعالى على المحدث مبنية

عندنا على الاحتياط اللزومي، وإلحاد أسماء النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) والمعصومين (عليهم السلام) بأسمائه تعالى في ذلك مبني على الاحتياط الاستحبابي، ولا فرق في ذلك بين المكتوب منها على الأوراق النقدية وغيرها، نعم حرمة مس كتابة الآيات القرآنية على المحدث ثابتة في غير المكتوب على الأوراق النقدية، وأماماً فيها فمبنية عندنا على الاحتياط اللزومي.

السؤال الخامس: يرمي الناس الجرائد والمجلات وبعض الكتب المحترمة في أماكن تجمع النفايات على الرغم من احتوائها على بعض الآيات القرآنية أو أسماء الله سبحانه وتعالى؟ الجواب: لا يجوز ذلك، ويجب رفعها من تلك الامكانة وتطهيرها إذا أصابها شيء من النجاسة⁽⁸³⁾.

السؤال السادس: (هل يجوز حرق المصاحف الممزقة أوراقها والمتعدن حفظها؟ وهل يجوز حرقها ودفن رمادها؟ وإذا كان شخص قد فعل ذلك فماذا يترب عليه؟) الجواب: لا يجوز. ولكن ان تدفنوها في مكان طاهر بعيد عن التردد، أو أن تلقوا بها في نهر ماء جاري بشرط أن لا تذهب إلى مكان غير لائق. أمّا من أحرق مصححاً فيجب أن يتبه إلى ضرورة التوبة عن ذلك، وعدم العودة إليه⁽⁸⁴⁾.

السؤال السابع: (ما هي الطريقة الشرعية المثلثة للتخلص من وريقات القرآن الكريم التالية، وكذلك الأوراق المكتوب عليها اسم الجلالة أو أسماء الأنبياء والأئمة المعصومين؟ أو أجزاء التربية الحسينية، وما حكم رمي أجزائها في الشارع؟ وهل يجوز الحرق؟) الجواب: التخلص بغير الحرق بأي طريق غير موهن للقرآن الكريم وأسماء المقدسة والتربية الحسينية جائز⁽⁸⁵⁾.

النتائج:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على النبي والمبوعث رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين في ختام هذه الدراسة حول النفايات وانواعها وطرق تقيتها في الفقه الاسلامي توصلت الباحثة الى جملة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

- 1- الأصل في التعامل مع النفايات هو الإباحة، أي جواز التصرف فيها بالطرق المشروعة، مثل إلقائها في الأماكن المخصصة لها، أو إعادة تدويرها، أو الاستفادة منها بطرق أخرى.
- 2- المنع من إلحاد الضرر، اذ يحرم إلقاء النفايات في الأماكن التي قد تسبب أذى لآخرين أو للبيئة، مثل إلقائها في الشوارع أو في المياه.
- 3- حث الإسلام على النظافة والمحافظة على البيئة، وهذا يشمل الحفاظ على نظافة البيئة من النفايات.
- 4- يشجع الإسلام على الاستفادة القصوى من الأشياء، بما في ذلك النفايات، وذلك من خلال إعادة تدويرها أو تحويلها إلى مواد مفيدة.
- 5- يعتبر التعاون المجتمعي في إدارة النفايات أمراً ضرورياً لتحقيق النظافة والمحافظة على البيئة.

6- تؤدي الدولة دوراً حيوياً في وضع التشريعات والقوانين التي تضمن إدارة النفايات على نحو صحيح، وخلق البنية التحتية اللازمة لذلك.

الهوامش:

- (1) معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا، ج 5 / ص456.
- (2) سورة المائدة: الآية 33.
- (3) ينظر : الصاحب تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد للجوهري، ج6/ ص2514؛ لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري، ج15/ ص338؛ مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5/1420هـ 1999م ص 345.
- (4) ينظر : مجلة الوعي البيئي لدى الأسرة العراقية في التخلص من النفايات الصلبة: ندى خليفه ورياض دحام طوكان، ص313.
- (5) أهمية تدوير النفايات وأنواع إعادة التدوير: رضا محمد عايد الخلاني، بحث منشور في المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس - العدد خمسون، 2022م، ص 782.
- (6) الواقع العراقي: العدد 4143، 2010م، ص 2.
- (7) ماهية النفايات: مسعودي مريم، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد الأول، 2017م، ص 351.
- (8) النفايات الصلبة تعريفها وانواعها وطرق معالجتها: محمد بن إبراهيم الدغيري، الجمعية الجغرافية السعودية، ص 6.
- (9) درر الاحكام في شرح مجلة الاحكام: علي حيدر، ج 3/ ص214.
- (10) ينظر : الفتوى الفقهية الكبرى: احمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، ج 3/ ص64.
- (11) ينظر : أنسى المطالب في شرح روض الطالب: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، ج 4/ ص73.
- (12) احكام البيئة في الفقه الإسلامي: عبد الله السجستاني، دار ابن الجوزي، ص 465-466.
- (13) ينظر : لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري، ج 4/ ص502.
- (14) ينظر : مشكلة النفايات الصلبة في مدينة الطليعة وتأثيراتها البيئية: عامر راجح نصر، علي حمزة، مجلة العميد، العدد الثاني والعشرون، المجلد السادس، 1438هـ- 2017م، ص 189.
- (15) ينظر : احكام البيئة في الفقه الإسلامي: عبد الله السجستاني، ص 472-473.
- (16) ميزان الحكمة: محمد الريشهري، ج 2 / ص 1597؛ الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1406 هـ - 1986 م ص 190.
- (17) صحيح مسلم: مسلم النسيابوري، ج 8 / ص 34؛ ميزان الحكمة: محمد الريشهري، ج 3 / ص 1938.
- (18) الفائق في غريب الحديث: جار الله الزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط/ 1417 هـ - 1996 م، ج 1 / ص 28.
- (19) شرح مسلم: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1407 هـ - 1987، ج 2 / ص 6.
- (20) سورة الززلة: الآية 7.
- (21) عمدة القاري: بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1421هـ- 2001م، ج 13 / ص 23.

- (22) ينظر: الصاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد لجوهري، ج 4/ ص 457؛ المفردات في غريب القرآن: الراغب الاصفهاني، ص 229؛ لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري، ج 10/ ص 41.
- (23) ينظر: الصاح: الجوهري، ج 4/ ص 457؛ المفردات في غريب القرآن: الراغب الاصفهاني، ص 229؛ لسان العرب: لابن منظور، ج 10/ ص 41.
- (24) النفايات الكلية تعريفها وطرق معالجتها: محمد الدغيري، ص 7.
- (25) ينظر: احكام البيئة في الفقه الإسلامي: عبد الله السجستاني، ص 470.
- (26) فقه البيئة: محمد حسين الشيرازي، مؤسسة الوعي الإسلامي، بيروت، ط 1/ 1420 هـ - 2000 م، ص 223.
- (27) ينظر: الاستفادة من تدوير النفايات المنزلية في ميزان الفقه الإسلامي: حسين عبد الفتاح محمد، مجلة كلية الشريعة والقانون، بقناة الأشراف دقهلية، مجلة 19، العدد 2017، 6، م، ص 3677.
- (28) ينظر: كتاب حاشية البجيرمي على الخطيب: تحفة الجبيب على شرح الخطيب، سليمان البigerمي، دار الفكر، 1415هـ - 1995م، ج 1/ ص 372. حاشية إعنة الطالبين: محمد شطا الدماطي، محمد شطا الدماطي. أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدماطي الشافعي (ت 1310هـ)، دار الفكر للطباعة، ج 1/ ص 84؛ شرح الأهار: أحمد المرتضى، ج 4/ ص 590.
- (29) الاستفتاءات: السيد علي السيستاني، <https://www.sistani.org/arabic/qa/02145>
- (30) ينظر: الصاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، ج 2/ ص 514؛ معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، ج 4/ ص 181؛ لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري، ج 3/ ص 315.
- (31) إعادة تدوير المخلفات وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي: خالد محمد عبد الروف عمارة، العدد السابع والثلاثون، 2022م، ج 3/ ص 96.
- (32) مجل اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2/ 1406 هـ - 1986 م، ص 339؛ النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين ابن الأثير، ج 2/ ص 139، المعجم الوسيط: نخبة من اللغويين مجمع اللغة العربية ابراهيم مصطفى واخرون، ص 302.
- (33) آيات الغدير: مركز المصطفى (ص)، ص 73.
- (34) النفايات الكلية تعريفها وطرق معالجتها: محمد الدغيري، ص 7.
- (35) ينظر: إعادة تدوير المخلفات وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي: خالد محمد عبد الروف عمارة، ص 199.
- (36) مستدرک الوسائل: الميرزا التوري، ج 16 / ص 187.
- (37) بحار الأنوار : المجلسي، ج 61 / ص 147.
- (38) مستدرک سفينة البحار : علي النمازي الشاهرودي، ج 1/ ص 317.
- (39) من لا يحضره الفقيه: أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق، ج 2/ ص 520.
- (40) ذخيرة العقبى في شرح العروة الونقى: علي الصافى، كنز العرفان، قم، ط 1/ 1385هـ، ج 2/ ص 265.
- (41) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: محمد بن الحسن الحر العاملي، ج 16 / ص 368.
- (42) ينظر: إعادة تدوير المخلفات وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي: خالد محمد عبد الروف عمارة، ص 207.
- (43) ينظر: الحفاظ على البيئة في الشريعة الإسلامية - تدوير النفايات أنموذجا: ناهدة جليل الغالبى، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد الواحد والستون، 2021م، ص 422.
- (44) سورة الأنعام: الآية 145.
- (45) فتح القدير شرح الوجيز: عبد الكريم محمد الرافعي، ج 2 / ص 173.

- (46) شرح أصول الكافي، مولى محمد صالح المازندراني، ج 9 / ص 163.
- (47) ينظر: المُخَلَّفُ وَتَدوِيرُهَا فِي ظِلِّ الشَّرِيعَةِ وَأَحْكَامِهَا: عماد حسن أبو العينين، <http://saaid.org/Minute/233htm>
- (48) شرح أصول الكافي: مولى محمد صالح المازندراني، ج 9 / ص 163.
- (49) سورة الأسراء: الآية 27.
- (50) مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ج 6 / ص 242.
- (51) ينظر: إعادة تدوير المخلفات وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي: خالد محمد عبد الروف عمار، ص 216-217.
- (52) المصدر نفسه، ص 217.
- (53) المواقفات: ابو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط 1/ 1417 هـ - 1997 م، دار ابن عفان، ج 2 / ص 9.
- (54) الاستدكار: ابو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1421 - 2000، ج 6 / ص 447.
- (55) النهاية في مجرد الفقه والفتاوی: أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، انتشارات قدس محمدی، قم، ص 8.
- (56) الموسوعة الفقهية الميسرة: محمد علي الانصاري، مجمع الفكر الإسلامي، قم، ط 1/1415هـ، ج 13 / ص 305.
- (57) الحديث الناشر في أحكام العترة الطاهرة: يوسف بن أحمد آل عصفور البحرياني، تحقيق: محمد تقی الأیروانی، دار الأصول، ج 5 / ص 468.
- (58) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: محمد بن الحسن الحر العاملي، ج 1 / ص 175.
- (59) كشف اللثام عن قواعد الأحكام: بهاء الدين محمد بن الحسن الإصفهاني الفاضل الهندي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم، ط 1/1423 هـ، ج 9 / ص 303.
- (60) النهاية في مجرد الفقه والفتاوی: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، ص 590.
- (61) النهاية في مجرد الفقه والفتاوی: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، ص 590.
- (62) كشف اللثام عن قواعد الأحكام: بهاء الدين محمد بن الحسن الإصفهاني، ج 9 / ص 303.
- (63) ينظر: لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري، ج 10 / ص 374.
- (64) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي أبو العباس، ج 2 / ص 655.
- (65) صناعة الورق في تونس "دراسة حالة تطبيقية في جغرافية الصناعية": رضوان بن محمد، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2003م، ص 9. نقلًا: الاتحاد العربي للصناعات الورقية والطباعة، الدراسة الاولية لمشروع تنمية الصناعات الورقية في الوطن العربي، آذار 1983، بغداد، ص 23.
- (66) إدارة النفايات الصلبة الاسباب والتآثيرات والمعالجات محلية "306" و"402" من مدينة كربلاء: صاحب: غيث مجيد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2014، ص 54.
- (67) ينظر: تدوير نفايات الورق - ويكيبيديا (wikipedia.org); إعادة تدوير الورق والحفظ على البيئة (feedo.net).
- (68) سورة الروم: الآية 41.
- (69) تفسير الميزان: محمد حسين الطباطبائي، ج 16 / ص 195.
- (70) سورة الأسراء: الآية 27.
- (71) ينظر: تفسير الميزان: محمد حسين الطباطبائي، ج 13 / ص 82.
- (72) التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ج 6 / ص 469.

- (73) تفسير الميزان: محمد حسين الطباطبائي، ج 13 / ص 82.
- (74) بحار الأنوار الجامعة درر أخبار الأئمة الأطهار: محمد باقر المجلسي، ج 72 / ص 303.
- (75) الأصول من الكافي: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، ج 4 / ص 52.
- (76) المصدر نفسه، ج 2 / ص 674.
- (77) المصدر نفسه، ج 2 / ص 674.
- (78) التذكار في أفضل الأذكار: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب العلمية، ط 2 / 1406 هـ - 1986 م، ص 139.
- (79) الفتاوى العالمة المعروفة بالفتاوي الهندية: جماعة من العلماء المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط 2 / 1310 هـ، ج 5 / ص 322.
- (80) حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تدوير الأ بصار: محمد أمين الشهير بابن عابدين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 2 / 1386 هـ - 1966 م، ج 6 / ص 422.
- (81) الحفاظ على البيئة في الشريعة الإسلامية - تدوير النفايات انماونجا، دكتورة ناهدة جليل الغالي، ص 425.
- (82) حكم إعادة تصنيع أوراق المصاحف التالفة للاستفادة منها في شيء آخر: موقع الاسلام سؤال وجواب، <https://islamqa.info/ar/answers/126206>
- (83) استفتاءات: علي الحسيني السيستاني (دام ظله). <https://www.sistani.org/arabic/qa/02145>
- (84) الفتوى الجديدة: ناصر مكارم الشيرازي، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قم، 1385 هـ، ج 1 / ص 479.
- (85) هداية السائل: صافي، لطف الله، مكتب سماحة آية الله العظمى الصافي الگلپاگانی. مركز نشر وتوزيع الآثار العلمية، 1428ق، هـ، ص 27.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

- (1) الاستفادة من تدوير النفايات المنزلية في ميزان الفقه الإسلامي: حسن عبد الفتاح، مدرسة الفقه بكلية الشريعة والقانون، دقهليه، ص 3662
- (2) الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ط 1 / 1421 - 2000، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (3) أحكام البيئة في الفقه الإسلامي: عبد الله السجستاني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 1 / 1429 هـ - 2008 م.
- (4) الأدب المفرد، البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، ط 1 / 1406 هـ - 1986 م، بيروت.
- (5) أنسى المطالب في شرح روض الطالب: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي.
- (6) الأصول في الكافي: أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار المطبع الإسلامي، تهران، ط 3 / 1388.
- (7) آيات الغدير: مركز المصطفى (ص)،

- (8) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت - لبنان، ط/2 1403 هـ - 1983 م.
- (9) التبيان في تفسير القرآن : أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (385-460هـ)، تحقيق:أحمد حبيب قصر العاملية، ط/1 1409 م.
- (10) التذكار في أفضل الأذكار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي المفسر (ت671هـ)، دار الكتب العلمية، ط/1 1406 هـ - 1986.
- (11) تفسير الميزان : السيد الطباطبائي (1412)، ط1، جماعة المدرسین، قم.
- (12) حاشية إعanaة الطالبين : محمد شطا الدمياطي، ط/1 1418هـ-1997م.
- (13) حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، محمد أمين، الشهير بابن عابدين (ت 1252 هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ، ط/2 1386 هـ - 1966 م.
- (14) الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة: يوسف البحرياني (ت1186هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- (15) درر الاحکام في شرح مجلة الاحکام: علي حيدر، دار الجيل، ط/1 1411 هـ-1991م
- (16) شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني(1081هـ)،دار احياء التراث العربي، بيروت.ط/1 1421 هـ-2000م.
- (17) شرح الأزهار : أحمد المرتضى (ت1377هـ).
- (18) شرح مسلم : النwoي،دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1407 هـ - 1987
- (19) صافی، لطف الله، هداية السائل، 1428 الهجري، قم المقدسة، مكتب سماحة آية الله العظمى الصافی الگلپایگانی. مركز نشر و توزيع الآثار العلمية.
- (20) الصحاح: الجوهری، ص2514؛ مختار الصحاح: محمد بن عبد القادر.
- (21) صحيح مسلم : مسلم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (22) عمدة القاري : بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية.
- (23) الفايق في غريب الحديث : جار الله الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ 1417 هـ - 1996 م.
- (24) الفتاوی العالماکریة المعروفة بالفتاوی الهندیة، جماعة من العلماء، برئاسة الشیخ: نظام الدین البرنهاپوری البلخی، بأمر السلطان: محمد اورنک زیب عالمکری، الناشر: المطبعة الكبری الأمیریة ببولاق مصر، ط/2 1310 هـ.
- (25) الفتاوی الفقهیة الكبری: احمد بن محمد بن علي بن حجر الهیتمی.
- (26) فتح القدیر: محمد بن علي الشوکانی، دار ابن کثیر، بيروت، ط/1 1414 هـ.
- (27) فقه البیئة: محمد حسين الشیرازی، مؤسسة الوعی الإسلامي، بيروت، ط/1 1420 هـ- 2000م

- (28) القواعد لابن رجب: زين الدين عبد الرحمن الحنبلي، دار الكتب العلمية.
- (29) كتاب حاشية البجيري على الخطيب : تحفة الجبيب على شرح الخطيب، سليمان البجيري، دار الفكر، 1415هـ-1995م،
- (30) لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري، دار صادر، بيروت، ط3/1414هـ، ج9/ص336؛ تهذيب اللغة: محمد بن احمد الاذري، دار احياء التراث العربي، بيروت، ج4/ص279؛ القاموس المحيط: مجد الدين الفيروز آبادي الشيرازي، دار العلم، بيروت.
- (31) ماهية النفايات: مسعودي مريم، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد الأول، 2017م.
- (32) مجمع البيان في تفسير القرآن : أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط1/1415 هـ - 1995 م، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت.
- (33) مجلل اللغة لابن فارس: أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2/1406 هـ - 1986 م.
- (34) مستدرک الوسائل: المیرزا النوری، مؤسسة الـ بیت (ع) لاحیاء التراث، ط1/1408-1987م.
- (35) مستدرک سفينة البحار : علي النمازي الشاهرودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسین بقلم المشرفة.
- (36) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: احمد بن محمد الفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2.
- (37) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية ابراهيم مصطفى وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، ط3.
- (38) معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا، دار الفكر، 1399هـ-1979م.
- (39) المفردات في غريب القرآن: أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- (40) مكارم الشيرازي، ناصر. الإعداد أبو القاسم عليان نجادی، و کاظم الخاقاني.، الفتاوی الجديدة (مکارم)، 1385هـ، قم المقدسة، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)
- (41) المواقفات: ابو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1/1417 هـ - 1997 م، دار ابن عفان.
- (42) الموسوعة الفقهية الميسرة: الانصاري محمد علي، ط1/1415هـ، مجمع الفكر الإسلامي، قم.
- (43) ميزان الحكمة : محمد الريشهري، دار الحديث، قم، 1375.
- (44) النفايات الصلبةتعريفها وانواعها وطرق معالجتها: محمد بن إبراهيم الدغيري، الجمعية الجغرافية السعودية.
- (45) النهاية في غريب الحديث والأثر : مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: احمد بن محمد.

- (46) النهاية في مجرد الفقه والفتاوی : أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (385 - 460 هـ)، انتشارات قدس محمدی، قم.
- (47) وسائل الشيعة، الحر العاملی المحقق: الشیخ محمد الرانی، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- (48) الواقع العراقي: الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4143، 2010.
- (1) الرسائل والاطاریح العلمیة:
- (2) إدارة النفايات الصلبة الاسباب والتأثيرات والمعالجات محلی : غوث مجید، رسالة ماجستير من مدينة كربلاء، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2014.
- (3) صناعة الورق في تونس "دراسة حالة تطبيقية في جغرافية الصناعية رضوان بن محمد، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2003م، نقلًا : الاتحاد العربي للصناعات الورقية والطباعة، الدراسة الاولیة لمشروع تنمية الصناعات الورقية في الوطن العربي، آذار 1983، بغداد.
- (1) المقالات والبحوث:
- (2) إعادة تدویر المخلفات وتطبیقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامی: خالد محمد عبد الروف عمارة، العدد السابع والثلاثون، 2022م.
- (3) أهمية تدویر النفايات وأنواع إعادة التدویر: رضا محمد عايد الخلاني، بحث منشور في المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس - العدد خمسون، 2022م.
- (4) أهمية تدویر النفايات وأنواع إعادة التدویر: رضا محمد عايد الخلاني، بحث منشور في المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس - العدد خمسون، 2022م.
- (5) الحفاظ على البيئة في الشريعة الإسلامية- تدویر النفايات انموذجا، دكتورة ناهدة جليل الغالبي، كلية العلوم الإسلامية/جامعة كربلاء
- (6) الحفاظ على البيئة في الشريعة الإسلامية - تدویر النفايات أنموذجا: ناهدة جليل الغالبي، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد الواحد والستون، 2021م
- (7) مجلة الوعي البيئي لدى الاسرة العراقية في التخلص من النفايات الصلبة: ندى خليف ورياض دحام طوكان، مجلة المخطط والتنمية العدد 34، 2016م.
- (8) مشكلة النفايات الصلبة في مدينة الطليعة وتأثيراتها البيئية، عامر راجح نصر، علي حمزة، بحث منشور في مجلة العميد، العدد الثاني والعشرون، المجلد السادس، 1438هـ- 2017م.
- (1) المواقع
- (2) 02145https://www.sistani.org/arabic/qa/ الاستفتاءات : موقع السيد السيستاني
- (3) الاستفادة من تدویر النفايات المنزلية في ميزان الفقه الإسلامي، الدكتور عبد الفتاح السيد محمد
- (4) الاسلام سؤال وجواب . https://islamqa.info/ar

(5) تدوير نفايات الورق - ويكيبيديا (wikipedia.org) ؛ إعادة تدوير الورق والحفاظ على البيئة (feedo.net)

(6) المُخَلَّفَاتُ وَتَدْوِيرُهَا فِي ظِلِّ الشَّرِيعَةِ وَأَحْكَامِهَا: عَمَادُ حَسَنُ أَبُو الْعَيْنَين، .htm233http://saaid.org/Minute/